أثر الأحاديث النّبويّة في صناعة المعاجم اللّغويّة وبناء القواعد النّحويّة

The impact of the hadith in the manufacture of lexicons and the construction of grammar rules

[1] **صالح تقابجي** جامعة علي لونيسي – البليدة 02. (الجزائر) : s.tekabdji@univ-blida2.dz

تاريخ الارسال2019-09-25 تاريخ القبول.2019-12-19 تاريخ النشر2019-12-20

الملخص

لم تكن فصاحة الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم – محلّ شكّ، ولكن إجازة رواية أحاديثه بالمعنى علاوة على تصحيح رواية الأعجميّ للحديث جعل بعض النّحاة يتردّدون في الاستشهاد بها، غير أنّ بعضهم الآخر بحث في الظّاهرة من أصلها وبيّن وجه الحقّ فيها، واستطاع أن يثبت أنّ الحديث الشّريف قد وصل إلينا بمحكم لفظه، وأنّ بعض الأحاديث قد رويت بالمعنى للضّرورة مع التّحرّز البالغ من التّغيير المخلّ؛ لأنّ شرط الرّاوي أن يكون من أهل الضّبط والإتقان للّغة العربيّة؛ وقد اتّضح أنّ النّقل بالمعنى لم يقتصر على الأحاديث فقط، بل تعدّى إلى الشّعر وما طرأ عليه من تصحيف وتحريف...، أمّا رواية العجم فقد أجاز العلماء شرح الشّريعة بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه بالعربيّة أولى، ورواة الشّعر فيهم من العجم الكثير. كما ادّعى بعض المؤلّفين أنّ النّحاة القدامى رفضوا الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف لمخالفته القواعد النّحويّة؛ وسنجمل في عرض آراء المانعين والمؤيّدين والمتحفّظين قديما وحديثا، ونحاول أن نقدّم دراسة إحصائيّة تحليليّة للأحاديث الواردة في أشهر كتب النّحو من خلال هذه الورقة البحثيّة.

كلمات مفتاحية: الاستشهاد بالحديث النّبويّ؛ المؤيّدين والمانعين والمتحفّظين؛ بعض الشّواهد اللّغويّة والنّحويّة

Abstract

The author's preaching was not in doubt, but the permission to narrate his hadiths in the sense, in addition to correcting al-Ajami's novel, made some of the grammarians reluctant to cite them. The other is looking at the phenomenon from its origin and the face of the truth in it, and was able to prove that the hadeeth had reached us by the word, and that some hadiths were narrated in the sense of necessity with the great achievement of the change, because the narrator is required to be a master of the language It has become clear that transport in the sense is not limited to the hadiths only, but rather to the poetry and what has been corrected and distorted ... As for the novel of Ajam, the scholars have permitted to explain the Sharia in their tongue to those who know about it. Some authors claimed that the old grammarians refused to cite the Prophet's Hadith for violating grammatical rules.We will attempt to present an analytical statistical study of the Hadiths in the most famous grammatical books in this paper.

Keywords :The martyrdom of the Prophet's speech؛ supporters and conservatives؛ Some grammatical evidence

المؤلف المرسل: صالح تقابجي ، **الإيميل**: s.tekabdji@univ-blida2.dz

1.تقديم:

إنّ اللّغة الّتي كتب بها الشّعر الجاهليّ لا يمكن أن تكون بدايتها ما آلت إليه في هذه الفترة، إنّما كانت في قمّة نضجها؛ وهو مستوى لا تبلغه اللّغات قبل أن تمرّ بمراحل نشأة وتطوّر قد تصل إلى عشرات القرون قبل أن تستوي وتبلغ درجة عالية، فمن خلال هذه المراحل التّطوريّة تهذّبت صيغتها، وارتقت أصواتها، وتحسّنت تراكيبها، وصقلت معانيها، كما احتكّت باللّغات المجاورة لها، فاستقت منها بعض الكلمات ليكتمل كيانها اللّغويّ، "غير أنّ الحالة الّتي كانت عليها اللّغات السّاميّة جميعا قبل الإسلام تدلّ على أنّ العربيّة كانت أفضلهنّ وأرقاهنّ، ويستنتج من هذا أنّها أعرقهنّ على الإطلاق، وقد أشار إلى هذا الرأي التّاريخيّ الأستاذان العقاد، ومحي الدّين الخطيب".

وبالرّغم من أنّ العربيّة ارتقت إلى درجة ساميّة في مجال الشّعر والنّثر وسائر فنون التّعبير، فإنّها ازدادت رقيا ورفعة وتحصينا بنزول القرآن الكريم، ولما خشي أهل اللّغة العربيّة من ضياعها بعد أن اختلطوا بالأعاجم، دوّنوها في المعاجم، وأصّلوا لها أصولا تحفظها، وهي العلوم الّتي يتوصّل بها إلى عصمة اللّسان والقلم من الخطإ؛ وأهمّها: علم النّحو، فقد قال ابن جنّي في تعريفه: هو "انتحاء سمت العرب في تصرّفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتّكسير والإضافة..، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللّغة العربيّة بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها"[1].

فما إعراب القرآن إلاّ دليل قاطع على إعراب اللّغة العربيّة زمان التّنزيل، وما يقال عن القرآن يقال عن الحديث النّبويّ الشّريف، وإن لم يكن كلّه متواترا إلاّ أنّ الصّحيح منه كثير، وكلّه معرب، كما قال الزّجاج (ت 311هـ): "إنّ كتاب الله ولغة رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) أقوى اللّغات"[2]، فاللّهمّ صلّ وسلّم على أفصح من نطق بالضّاد، والّذي قال: "أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش، وأنّي نشأت في بني سعد بن بكر"[3]، فعن فصاحة النّبي (صلّى الله عليه وسلّم) يقول مصطفى صادق الرّافعي: ".. ولا نعلم أنّ هذه الفصاحة قد كانت له (صلّى الله عليه وسلّم) إلاّ توفيقا من الله وتوقيفا إذ ابتعثه للعرب وهم قوم يقادون من ألسنتهم.."[4]، فقد أجمع الرّواة على أنّ بني سعد بن بكر أفصح العرب، فهم

الّذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء: "أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم" [5]، كما نقلت إلينا كلّ النّصوص العربيّة شعرا ونثرا معربة، من طرف علماء ثقات...

ورغم ذلك فقد اختلف النّحاة في مسألة الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف والاستدلال به في بناء القواعد النّحويّة، فانقسمت آراؤهم إلى ثلاثة مواقف؛ إذ ترى طائفة منهم أنّ أغلب الأحاديث النّبويّة الشّريفة مروية بالمعنى، وقد تداولها الأعاجم والمولدون قبل تدوينها، فغيّروا بعض الألفاظ والعبارات بما أدّت إليه عباراتهم..، وطائفة أخرى أجازت الاستشهاد بما نقل بلفظه، ولم يجوّزوا الاستشهاد بما نقل بمعناه، وطائفة أخرى توسعت في الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف على شاكلة نحّاة الأندلس لاقتناعهم بأنّه مصدر أصيل من مصادر السّماع، حيث وضعوا شروطا معيّنة؛ كصحّة الرّواية، والتّأكّد من سندها ورواتها الثّقات، مع موافقتها لوجه من وجوه اللّغة"[6]، ومنهم: ابن خروف وابن مالك وابن سيده وابن الطّراوة والسّهيلي...، ومن خلال هذا العرض الموجز تتبادر إلى أذهاننا بعض الأسئلة: أيّ الآراء الأقرب إلى الصّواب؟ وما القول الفصل في هذه القضية الّتي شغلت علماء النّحو قديما وحديثا؟ وهل يمكن الاستشهاد بالأحاديث النّبويّة الشّريف والاستدلال بها في بناء القواعد النّحويّة؟

2. الاحتجاج اللّغويّ بالحديث النّبويّ:

1.2 أثر غريب الحديث في صناعة المعاجم:

إنّ ما روي من أحاديث عن النّبي (صلّى الله عليه وسلّم)، قد لا يكون من كلامه (صلّى الله عليه وسلّم) بألفاظه وعباراته، فهناك أحاديث نبويّة مرويّة ببعض ألفاظ من أسندت إليه في النّقل، وذلك لجواز الرّواية بالمعنى، فلو تيسّر للعلماء تدوين كلّ ما سمعوه من النّبي (صلّى الله عليه وسلّم) بلفظه لكان لهذه اللّغة شأن غير شأنها، ولما امتنع أئمة النّحو من الاستشهاد بالأحاديث النّبويّة في الاستدلال على صحّة القواعد النّحويّة؛ وفي هذا يقول مصطفى صادق الرّافعيّ: "إذا نظرت فيما صحّ نقله من كلام النّبي (صلّى الله عليه وسلّم) على جهة الصّناعتين اللّغويّة والبيانيّة رأيته في الأولى مسدّد اللّفظ، محكم الوضع، جزل التّركيب، متناسب الأجزاء في تأليف الكلمات، فخم الجملة، واضح الصّلة بين اللّفظ ومعناه واللّفظ

وضريبه في التّأليف والنّسق..."[7]، فلغة النّبي (صلّى الله عليه وسلّم) "يعمرها قلب متّصل بجلال خالقه، ويصقلها لسان نزل عليه القرآن بحقائقه، فهي لم تكن من الوحي ولكنّها جاءت من سبيله، وإن لم يكن لها دليل فقد كانت هي من دليله.."[8] .

أمّا فصاحته (صلّى الله عليه وسلّم)، "فهي من السّمت الّذي لا يؤخذ فيه حقّه، ولا يتعلّق بأسبابه متعلّق؛ فإنّ العرب وإن هذّبوا الكلام وحذّقوه وبالغوا في إحكامه وتجويده، إلاّ أنّ ذلك قد كان منهم عن نظر متقدّم وروية مقصودة..، بيد أنّ رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم) كان أفصح العرب على أنّه لا يتكلّف القول، ولا يقصد إلى تزيينه.."[9]، لذلك كثر في البلاغة النّبويّة هذا النّوع من الكلم الجامعة، ومن الأقوال المأثورة عن الرّسول (صلّى الله عليه وسلّم)ممّا أصبح مضربا للأمثال نذكر:

- **قوله (صلّى الله عليه وسلّم): " أوتيت جوامع الكلم".**
- **وقوله (صلّى الله عليه وسلّم): "إنّما الأعمال بالنّيات".**
- **وقوله (صلّى الله عليه وسلّم): "الدّين النّصيحة".**
- **وقوله (صلّى الله عليه وسلّم): "الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما أمور متشابهات".**
- **وقوله (صلّى الله عليه وسلّم): "آفة العلم النّسيان، وإضاعته أن تحدّث به غير أهله".**
- **وقوله (صلّى الله عليه وسلّم): "المرء مع من أحبّ".**
- **وقوله (صلّى الله عليه وسلّم): "الصّبر عند الصّدمة الأولى".**
- **وقوله (صلّى الله عليه وسلّم): "أستودع الله دينك وأمانتك وخواتيم عملك".**

ومن فصاحته (صلّى الله عليه وسلّم) كذلك أن اقتضب عبارات لم تسمع من العرب قبله؛ **كقوله (صلّى الله عليه وسلّم): "مات حتف أنفه"**، أي على فراشه، **وقوله (صلّى الله عليه وسلّم)** في الحرب: **"الآن حمي الوطيس"، وروي عنه (صلّى الله عليه وسلّم) أنّه قال لأبي تميمة الهجيمي: "إيّاك والمخيلة"، فقال: يا رسول الله نحن قوم عرب فما المخيلة؟ فقال (عليه الصّلاة والسّلام): سبل الإزار"**، ويراد بها الكبر ونحوه، إلى ما يحصى عدّه ممّا أصبح مضرب الأمثال السّائرة[10].

فإنّ وورود ما يسمّى بغريب الحديث النّبويّ الشّريف لدليل على بلاغة النبي (صلّى الله عليه وسلّم)، وفصاحة لسانه، وقد أكدّ الجاحظ هذا الوصف بقوله: " ولم يتكلّم (صلّى الله عليه وسلّم) بكلام إلاّ وقد حفّ بالعصمة، وشدّ بالتّأييد، ويسّر بالتّوفيق"[11] لقوله تعالى: **{ وما ينطق عن الهوى (3) إن هو إلاّ وحي يوحى (4) }** سورة النّجم: 3-4، ذلك أنّ الرّسول (صلّى الله عليه وسلّم) كان على علم بلغات العرب إذ كان يخاطب كلّ قوم بلغتهم، ثمّ لا يكون إلاّ أفصحهم خطابا، وأبنينهم عبارة[12]، ومن أسباب إقبال العلماء القدامى " على التّصنيف في غريب الحديث اشتمال بعضها على ألفاظ لهجيّة خاصّة لم تكن اللّهجات الأخرى تتداولها؛ فالرّسول (صلّى الله عليه وسلّم)، كان يخاطب العرب بلغاتهم، ولما كان الرّواة يتناقلون تلك الأحاديث وغيرها طلبا لإشاعة فضلها بين النّاس...، فإنّهم ألفوا ألفاظا ودلالات تختلف عمّا ألفوه في لهجاتهم"[13]، فقد رأى علماء هذه الأمّة من أولي البصائر" أن يعنوا بجمع الغريب من ألفاظ الحديث وتفسير المشكل من معانيه"[14].

والغرض من هذه التّآليف كان بغرض حفظ تلك الأحاديث الشّريفة من أن تحرّف ألفاظها ومعانيها، أو تراكيبها ودلالاتها، فقد أحصى أحمد الشّرقاوي خمسة وخمسين مصنّفا خاصّا بغريب الحديث الشّريف[15]؛ نذكر منها:

- **" غريب الحديث " لأبي عبيدة القاسم بن سلام (ت244هـ)**
- **" غريب الحديث " لابن قتيبة (ت276هـ)**
- **" مختصر غريب الحديث" لأبي الحسن عباد بن العبّاس (ت355هـ)**
- **" غريب الحديث للخطابيّ (ت388هـ)**
- **" الفائق في غريب الحديث " للزّمخشريّ (ت538هـ)**
- **" النّهاية في غريب الحديث والأثر " لابن الأثير (ت606)**

فتتبّع غريب الحديث النّبويّ الشّريف مسألة لغويّة جديرة بالاهتمام والعناية، الأمر الّذي حفّز علماءنا القدامى على التّصنيف في هذا المجال العلميّ؛ حيث يعزا أوّل مؤلّف في غريب الحديث إلى عبيدة

معمّر بن المثنّى (ت210هـ)[16]، إذ يتناول فيه " اللّفظة الغريبة، فيذكر أشهر دلالاتها إن كانت تدلّ على أكثر من معنى، ثمّ يتعرّض لاشتقاقها بأن يذكر الفعل وتصاريفه والمصدر، وقد يزيد على ذلك بعض المشتقّات الأخرى؛ ويستشهد على ما يفسّر بالقرآن والشّعر والحديث نفسه، وما إلى ذلك من الاستعمالات الفصيحة الّتي يوردها ليدعّم بها رأيه"[17].

ففي حديث رسول الله (صلّى الله عليه وسلّم): " **إيّاكم والظّن فإنّ الظّن أكذب الحديث، ولا تجسسوا ولا تحسسوا**" فقد حاو ل صاحب المؤلّف أن يشرح لفظتي التّجسس والتّحسّس ويوضّح الفرق الدّلاليّ بينهما، فتوصّل إلى أنّ " **التّجسّس**: هو البحث عن عورات المسلمين، وأمّا **التّحسّس**: فهو الاستماع لحديث القوم"[18].

وقال الزّمخشري: **لمّا سئل (صلّى الله عليه وسلّم): أيّ النّاس أفضل؟ فقال (صلّى الله عليه وسلّم) : الصّادق اللّسان المخموم القلب، قالوا: هذا الصّادق اللّسان قد عرفناه، فما المخموم القلب؟ قال: هو النّقي الّذي لا غلّ فيه ولا حسد**"، فلفظة **خمم**: من خممت البيت إذا كنسته"[19].

فقد استفاد المعجميّون ممّا جمع من غريب الحديث، ويتّضح ذلك جليا في بعض المعاجم العربيّة القديمة؛ كالمجمل ومقاييس اللّغة لابن فارس (ت395هـ) الّذي اعتمد على مؤلّف (غريب الحديث) لأبي عبيدة القاسم بن سلام[20]، كما اعتمد ابن منظور على مؤلّف (النّهاية في غريب الحديث والأثر) لابن الأثير[21]، وقد علّق السّيوطيّ على هذا الكتاب بقوله: " أجلّ كتاب ألّف في الغريب، وأجمعه للبعيد منه للقريب نظرا لسهولة ترتيبه، وكثرة ألفاظه"[22]، كما اعتمد ابن سيدة في المخصّص على مؤلّف (غريب الحديث) لأبي عبيدة القاسم بن سلام أيضا[23].

وقد أحصى أشرف أحمد حافظ مواطن الاستشهاد بالحديث الشّريف في المعاجم العربيّة، حيث ذكر عدد ألفاظ اللّغة، وكيفيّة ورودها في الاستعمال بعد أن رتّبها وفق نمط معيّن حتّى يسهل الوصول إليها، ومعرفة المستغلق من معانيها[24].

2.2 قول العلماء في الاستشهاد بالحديث النّبويّ:

ادّعى بعض المؤلّفين أنّ النّحاة القدامى رفضوا الاستشهاد بالحديث النّبويّ الشّريف لمخالفته القواعد النّحويّة؛ ولم تكن فصاحة الرّسول – صلّى الله عليه وسلّم – محلّ شكّ، ولكن إجازة رواية أحاديثه بالمعنى علاوة على تصحيح رواية الأعجميّ للحديث جعل بعض النّحاة يتردّدون في الاستشهاد بها، ؛ غير أنّ بعضهم الآخر بحث في الظّاهرة من أصلها وبيّن وجه الحقّ فيها، واستطاع أن يثبت أنّ الحديث الشّريف قد وصل إلينا بمحكم لفظه، وأنّ بعض الأحاديث قد رويت بالمعنى للضّرورة مع التّحرّز البالغ من التّغيير المخلّ؛ لأنّ شرط الرّاوي أن يكون من أهل الضّبط والإتقان للّغة العربيّة؛ وقد اتّضح أنّ النّقل بالمعنى لم يقتصر على الأحاديث فقط، بل تعدّى إلى الشّعر وما طرأ عليه من تصحيف وتحريف...، أمّا رواية العجم فقد أجاز العلماء شرح الشّريعة بلسانهم للعارف به، فإذا جاز الإبدال بلغة أخرى فجوازه بالعربيّة أولى، ورواة الشّعر فيهم من العجم الكثير.

واهتمّ النّحاة واللّغويّين بالقول لأنّه موضوع النّحو ومنبع استدلالهم، إذ يقول الشّيخ محمّد الخضر حسين في تعريف الحديث: " هو الأقوال المنسوبة إلى الصّحابة والتّابعين متى جاءت من طريق المحدّثين تأخذ حكم الأقوال المرفوعة إلى رسول الله صلّى الله عليه وسلّم من جهة الاحتجاج بها في إثبات لفظ لغويّ أو قاعدة نحويّة "[25]، وكان اعتماد الباحثين على الاستشهاد بالحديث النّبويّ في النّحو قليلا جدّا على ما أحصاه البغداديّ في صدر مؤلّفه " خزانة الأدب "، ثم ما ورد في مقال للشّيخ محمّد الخضر حسين نشر في مجلّة المجمع اللّغويّ بالقاهرة، كما استطاعت الدّكتورة خديجة الحديثي الوقوف على أحاديث كثيرة في كتب النّحاة المتقدّمين كسيبويه والفرّاء، وحتّى المتأخّرين كأبي حيان مع أنّه من منكري ذلك إذ تزعّم الحملة على ابن مالك لاستشهاده بالحديث، كما شكّك السّيوطي في هذا الأمر؛ فهو يرى أنّ " ما روي باللّفظ نادر جدّا، وأنّ غالب الأحاديث مرويّ بالمعنى وقد تداولها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدّت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدّموا أوجه شتّى بعبارات مختلفة "[26]، ومن ثمّ فقد أنكر على ابن مالك استشهاده إثباته القواعد النّحويّة بالألفاظ الواردة في الحديث النّبويّ الشّريف .

أمّا علماء اللّغة المحدثون فلم يعارضوا الاستشهاد بالحديث؛ حيث يرى الأستاذ سعيد الأفغاني (في كتابه : في أصول النّحو) أنّ " الحديث النّبويّ يجب أن يتقدّم سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج اللّغويّ وقواعد النّحو، إذ لم تعهد العربيّة في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من كلام النّبي – صلّى الله عليه وسلّم – ...، ولكن انصراف النّحاة المتقدّمين إلى ما يزودهم به رواة الأشعار انصرافا استغرق جهودهم، فلم يبق لرواية الحديث ودرايته بقية، فتعلّلوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل كلّها وردت بصورة على ما احتجّوا به هم أنفسهم من شعر ونثر "[27] .

والقول الفصل في هذا الموضوع أنّ الاستشهاد يصحّ بألفاظ ما يروى في كتب الحديث النّبويّ المدوّنة في الصّدر الأوّل[28]، وإن اختلفت الرّواية، فقد أثبت الدّكتور حسن الشّاعر ورود الحديث في كتب النّحاة القدامى[29]؛ وجمع آراء المانعين والمؤيّدين والمتحفّظين قديما وحديثا، أمّا فيما يخصّ ابن الضّائع وأبا حيان الأندلسي فذكر أنّهما قد استشهدا بالحديث، كما قدّم دراسة إحصائيّة بلغة الأرقام تتبع فيها الأحاديث المستشهد بها في عشرين كتابا من أشهر كتب النّحو؛ نوردها مختصرة في الجدول الآتي:

الكتاب ومؤلّفه	الأحاديث الواردة فيه
الكتاب، سيبويه (180 هـ)	10
المقتضب، المبرّد (285هـ)	3
الجمل، الزّجاجيّ (337هـ)	2
معاني الحروف، الرّمانيّ (384هـ)	4
الأزهية في علم الحروف، الهرويّ (415هـ)	4
المرتجل، ابن الخشاب (567هـ)	3
أسرار العربيّة، الأنباريّ (577هـ)	3
الإنصاف، الأنباريّ (577هـ)	10
شرح المفصّل، ابن يعيش (643هـ)	40

المقرّب، ابن عصفور (669هـ)	3
عمدة الحافظ، ابن مالك (672هـ)	47
شرح الكافية، الرّضي (688هـ)	66
رصف المباني، المالقي (702هـ)	13
الجنى الدّاني، المراديّ (749هـ)	22
شذور الذّهب، ابن هشام (761هـ)	35
أوضح المسالك، ابن هشام	27
مغني اللّبيب، ابن هشام	95
شرح ابن عقيل (796هـ)	14
همع الهوامع، السّيوطيّ (911هـ)	155
شرح الأشموني (929هـ)	86

3. الاحتجاج بالحديث النّبويّ في بناء القاعدة النّحويّة:

1.3 نشأة النّحو العربيّ:

لما ظهر اللّحن في إعراب القرآن الكريم، هبّ علماء الأمّة إلى وضع النّحو العربيّ لصون ألسنة النّاس من اللّحن، وخاصّة في قراءة القرآن، وهناك قصص كثيرة في هذا الباب؛ منها ما رواه أبو الطّيب اللّغويّ حيث قال:" سمع أبو الأسود رجلا يقرأ قوله تعالى:**{ أذانٌ من اللهِ ورسولِهِ إلى النّاسِ يومَ الحجِّ الأكبرِ أنَّ اللهَ بريءٌ منَ المشركينَ ورسولُهُ }** [التوبة: 03]. بكسر اللاّم في (رسوله)، فقال: لا أظنّ يسعني إلاّ أن أضع شيئا أصلح به نحو هذا، فوضع النّحو"[30]، وكان أبو الأسود الدّؤلي من التّابعين، حيث "روى الحديث عن عمر بن الخطّاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن العبّاس (رضي الله عنهم

جميعا)، وقرأ القرآن على علي (كرّم الله وجهه)"[31]، فأصبح النّحو هو المعوّض عن السّليقة العربيّة، والعاصم من الزّلل، كما قال أحد الشّعراء:

النّحوُ يُصلِحُ من لسانِ الألكنِ والمرءُ تُكرمُهُ إذا لم يلحنِ

فإذا سألتَ من العلوم أجلَّها فأجلُّها نفعا مقيمُ الألسنِ

وقال أعرابيّ:

ولستُ بنحويٍّ يَلوكُ لسانُهُ ولكنْ سليقيٌّ أقولُ فأعربُ

ويعدّ الإعراب من أهمّ خصائص العربيّة نظرا لما يقدّمه من فوائد جليلة، والّتي لخّصها ابن فارس بقوله: " فأمّا الإعراب فبه تميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكّلمين، وذلك أنّ قائلا لو قال: ما أحسنْ زيدْ، غير معرب، أو ضرب عمرْو زيدْ، غير معرب، لم يوقف مراده، فإذا قال: ما أحسنَ زيداً ! أو ما أحسنُ زيدٍ ؟ أو ما أحسنَ زيدٌ. أبان بالإعراب عن المعنى الّذي أراده"[32]؛ فلولا الإعراب لما استطعنا التّفريق بين هذه المعاني المتكافئة في اللّفظ، إذ به يعرف الخبر الّذي هو أصل الكلام، وبه يميّز بين الفاعل والمفعول، وبين المضاف والمنعوت، وبين التّعجّب والاستفهام...، وقد ظهرت عدّة مؤلفات قديما وحديثا في هذا الموضوع؛ ولعلّ أوّلها " تفسير ابن عبّاس (ت68هـ) – رضي الله عنهما– لنحو مائتي كلمة من غريب القرآن فيما عرف بمسائل نافع ابن الأزرق، فقد كان يجيبه ويستشهد لكلّ كلمة يفسّرها بيت من الشّعر العربيّ "[33]، وكان عمر بن الخطاب يدعو النّاس إلى العودة لشعر الجاهليّة، فيقول: " أيّها النّاس، عليكم بديوانكم لا تضلّوا .. شعر الجاهليّة، فإنّ فيه تفسير كتابكم "[34]، ولذا لجأ العرب إلى الشّعر عندما كانوا لا يفهمون بعض الألفاظ الّتي جاءت في القرآن الكريم، " أمّا الألفاظ الشّرعيّة فقد تولّت السّنة توضيحها عندما عجزت لغة الشّعر عن توضيحها "[35].

2.3 الاستشهاد بالأحاديث النّبويّة والاستدلال بها في بناء القواعد النّحويّة:

– الشّاهد الأوّل: حديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم:" لولا قومُكِ حديثُو عهدٍ بكفرٍ لبنيتُ الكعبةَ على قواعدِ إبراهيمَ"[36] في مسألة حذف الخبر وجوبا:

يجب حذف الخبر في أربعة مواضع، وهي[37]:

أ– أن يدلّ على صفة مطلقة، أي دالّة على وجود عامّ بمعنى كائن أو موجود أو مستقرّ، وذلك في مسألتين:

– الأولى: أن يتعلّق بها ظرف أو جارّ ومجرور؛ نحو: **الجنّةُ تحت أقدام الأمّهات**، أي: الجنّة موجودة..، ونحو: **العلمُ في الصّدور**، أي: العلم موجود...

– الثّانية: أن تقع بعد (لولا) أو (لوما)؛ نحو: **لولا رحمةُ الله لهلك النّاس**، أي: لولا رحمة الله كائنة ..، ونحو: **لوما الكتابةُ لضاع العلم**، أي: الكتابة حاصلة..

فإن كان الخبر صفة مفيدة، أي: دالّة على وجود خاصّ؛ كالمشي والرّكوب والأكل ونحوها...، وجب ذكره إن لم يدلّ عليه دليل، ومنه (**الشّاهد**) **حديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم:" لولا قومُكِ حديثُو عهدٍ بكفرٍ لبنيتُ الكعبةَ على قواعدِ إبراهيمَ"**

ب– أن يكون خبرا لمبتدإ صريح في القسم، نحو: **لَعَمْرُكَ لأجتهدَنَّ**، أي لعمرك قسمي ..، و**أَيْمُنُ الله لأساعدنّ المحتاجَ**، أي: أيمن الله قسمي..

ج– أن يكون المبتدأ مصدرا أو اسم تفضيل مضافا إلى مصدر، وبعدهما حال لا تصلح أن تكون خبرا وإنّما تسدّ مسدّ الخبر المحذوف وجوبا؛ نحو: **مساعدتي الرّجلَ محتاجا**، أي: مساعدتي الرّجل حاصلةٌ في حال احتياجه، أو إذا يكون محتاجا، ونحو: **أفضلُ صلاتِك خاشعا**، أي: أفضل صلاتك حاصلةٌ في حال خشوعك، أو إذ كنت خاشعا.

فالحال في الجملتين (محتاجا، وخاشعا) دالّة على الخبر المحذوف وجوبا، سادّة مسدّه، لكنّها غير صالحة للإخبار بها مباشرة لمباينتها للمبتدإ، إذ لا معنى لقولنا: مساعدتي الرّجلَ محتاجٌ، وأفضلُ صلاتِك خاشعٌ.

د– أن يقع الخبر بعد المعطوف بواو تدلّ دلالة واضحة على أمرين مجتمعين هما: العطف، والمعيّة، نحو: كلُّ امرئ وما فعلَ، والتّقدير: كلُّ امرئ وفعلُهُ مقترنان، أي: مع فعلِهِ.

_ الشّاهد الثّاني: حديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم:" يا ربَّ كاسيةٍ في الدّنيا عاريةٌ يومَ القيامةِ "[38] في مسألة وجوب رفع المبتدإ:

_ وجوب رفعه وقد يجرّ بحرف جرّ[39] زائد (الباء ، مِنْ) أ" بحسبِك اللهُ "[40]، أو شبيه بالزّائد (رُبَّ)، نحو: **قول الرّسول صلّى الله عليه وسلّم:" يا ربَّ كاسيةٍ في الدّنيا عاريةٌ يومَ القيامةِ ".**

– وجوب كونه معرفة، نحو: " محمّدٌ رسولُ اللهِ "[41]، أو نكرة مفيدة، نحو: " مجلسُ علمٍ يُنتفعُ به خيرٌ من عبادةِ سبعين سنة ". ولا تكون النّكرة مفيدة إلاّ بتوفّر عدّة شروط.

_ الشّاهد الثّالث: حديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم:" نحنُ – معاشرَ الأنبياءِ – لا نُورثُ ما تركناهُ صدقةٌ "[42] في مسألة المنصوب على الاختصاص:

الاختصاص[43] : نصب الاسم بفعل محذوف وجوبا تقديره أخصّ أو أعني، ولا يكون هذا الاسم إلاّ بعد ضمير لبيان المراد منه، وقصر الحكم الّذي للضّمير عليه؛ نحو: نحن **–العربَ–** نكرم الضّيف.

ويجب أن يكون الاسم المختصّ معرّفا ب"ال" أو مضافا لمعرفة **كحديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم:" نحنُ – معاشرَ الأنبياءِ – لا نُورثُ ما تركناهُ صدقةٌ "** أو علما وهو قليل، ولا يكون ضميرا ولا اسم إشارة ولا اسم موصول.

_ الشّاهد الرّابع: حديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم:" فمَنْ احتجمَ فيومُ الخميسِ والأحدِ كذباكَ "[44] في مسألة الأفعال الجامدة:

من الأفعال الجامدة (كذب) الّتي تستعمل للإغراء بالشّيء والحثّ عليه، ويراد بها الأمر به ولزومه إتيانه لا الإخبار به؛ ومنه قولهم: كذبك الأمر، أي: عليك به فالزمه، وقولهم: كذبك الصّيد، أي: أمنك فارمه، ومنه **قول الرّسول صلّى الله عليه وسلّم:" فمَنْ احتجمَ فيومُ الخميسِ والأحدِ كذباكَ "؛ أي:** عليك بهذين اليومين فاحتجم فيهما.

وأصل المعنى: كذب فيما أراك وخدعك ولم يصدقك فلا تصدّقه فيما أراك، بل عليك به فالزمه وائته[45].

_ الشّاهد الخامس: حديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم: "مَن توضّأَ يومض الجمعةِ فبها ونعمتْ، ومَنْ اغتسلَ فالغُسلُ أفضلُ"[46] في مسألة الفعلين الجامدين (نعم) و(بئس):

احتجّ البصريّون على أنّهما على أنّ (نعم) و(بئس) فعلان جامدان لاتّصال تاء التّأنيث السّاكنة بهما كما في الحديث، ووافقهم من الكوفيّين الكسائيّ، كما علّل العكبريّ ذلك من وجهين: "أحدهما أنّ الفعل (نعم) لما أخرج إلى معنى أشبه الحرف في دلالته على المعنى فجمد كما جمد الحرف، والثّاني أنّه موضوع للمبالغة في المدح والذّم.."[47]، فقد أجاز ابن مالك الجمع بين التّمييز والفاعل الظّاهر من هذين الفعلين بقوله[48]:

وجمع تمييز وفاعل ظهر فيه خلاف عنهم قد اشتهر

وليس من الغرض من هذا التّمييز رفع الإبهام، بل غرضه التّوكيد، وقد اختلف النّحاة في هذه المسألة بين مجيز ومانع.

_ الشّاهد السّادس: حديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم: "يا نساءَ المؤمنات لا تحقرنَّ إحداكنَّ جارتَها ولو كراع شاةٍ محرّقٍ"[49] في مسألة إضافة الاسم إلى الصّفة:

هذا ما يقول به ابن الطّراوة في رسالة الإفصاح لبعض ما جاء من الخطإ في الإيضاح في باب إضافة الاسم إلى الصّفة[50]

_ الشّاهد السّابع: حديث الرّسول صلّى الله عليه وسلّم: "لا تقومُ السّاعةُ حتّى تطلعَ الشّمسُ من مغربِها، فإذا طلعتْ من مغربِها آمنَ النّاسُ كلُّهُم أجمعونَ، فيومَئذٍ لا ينفعُ نفسا إيمانُها"[51] في مسألة العطف في التّوكيد المعنوي:

لم يجز النّحاة العطف في التّوكيد المعنويّ بخلاف ابن الطّراوة[52]، فقد وردت ألفاظ التّوكيد متوالية بلا عطف في قوله تعالى: **{فسجدَ الملائكةُ كلّهُمْ أجمعون}** [سورة الحجر: 30].

خاتمة:

لقد استفاد المعجميّون ممّا جمع من غريب الحديث، ويتّضح ذلك جليا في بعض المعاجم العربيّة القديمة؛ فتتبّع غريب الحديث النّبويّ الشّريف مسألة لغويّة جديرة بالاهتمام والعناية، الأمر الّذي حفّز علماءنا القدامى على التّصنيف في هذا المجال العلميّ؛ حيث يعزا أوّل مؤلّف في غريب الحديث إلى عبيدة معمّر بن المثنّى. والكلمة الفصل في هذا الموضوع أنّ الاستشهاد يصحّ بألفاظ ما يروى في كتب الحديث النّبويّ الشّريف المدوّنة في الصّدر الأوّل وإن اختلفت الرّواية، فقد أثبت الدّكتور حسن الشّاعر ورود الحديث في كتب النّحاة القدامى؛ وجمع آراء المانعين والمؤيّدين والمتحفّظين قديما وحديثا، أمّا فيما يخصّ ابن الضّائع وأبا حيان الأندلسي فذكر أنّهما قد استشهدا بالحديث، وقد قدّم دراسة إحصائيّة بلغة الأرقام تتبع فيها الأحاديث المستشهد بها في عشرين كتابا من أشهر كتب النّحو، كما استطاعت الدّكتورة خديجة الحديثي الوقوف على أحاديث كثيرة في كتب النّحاة المتقدّمين كسيبويه والفرّاء، وحتّى المتأخّرين كأبي حيان مع أنّه من منكري ذلك إذ تزعّم الحملة على ابن مالك لاستشهاده بالحديث، والأشموني..، ويعدّ السّيوطي من المشكّكين في هذا الأمر، أمّا علماء اللّغة المحدثون فجلّهم لم يعارض الاستشهاد بالحديث.

إحالات:

[1] – ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت– لبنان، 1955م، 34/1.

[2] – الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، ط1، بيروت– لبنان، 1988، ج3/ ص: 108.

[3]– مصطفى صادق الرّافعيّ، إعجاز القرآن والبلاغة النّبويّة، المكتبة العصريّة، صيدا– بيروت، 2005، ص: 228.

[4] – المرجع السّابق، ص: 229.

[5] – المرجع السّابق نفسه، ص: 229.

[6] – أيمن هشام ياسين، الدّرس النّحويّ في الأندلس، الهيئة العامّة السّوريّة للكتاب، دمشق– سوريا، 2015، ص: 289.

[7] – مصطفى صادق الرّافعيّ، إعجاز القرآن والبلاغة النّبويّة، ص: 227.

[8] – المرجع السّابق، ص: 227.

[9] – المرجع السابق نفسه، ص: 228.

[10] – ينظر: – المرجع السابق، ص: 273.

[11] – الجاحظ، البيان والتّبيين، تح: عبد السّلام هارون، القاهرة، ج2/ ص: 14.

[12] – ينظر: الرّافعيّ، إعجاز القرآن والسّنة، ص: 8.

[13] – مهدي أسعد عرار، جدل اللّفظ والمعنى – دراسة في دلالة الكلمة العربيّة، ط1، دار وائل للنّشر والتّوزيع، عمان – الأردن، 2002، ص: 205.

[14] – ينظر: أبو سليمان الخطابي، غريب الحديث، تح : عبد الكريم إبراهيم العزباوي، ج1/ ص: 46- 47.

[15] – أحمد الشّرقاوي إقبال، معجم المعاجم، ط2، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت، 1993، : 23 وما بعدها.

[16] – ينظر: حسين نصّار، المعجم العربيّ، نشأته وتطوّره، ط4، دار مصر للطّباعة، 1988، ج1/ص: 42.

[17] – محمّد حسين آل ياسين، الدّراسات اللّغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثّالث، ط1، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، 1980، ص: 156.

[18] – أبو سليمان الخطابي، غريب الحديث، تح: عبد الكريم العزباوي، ج1/ ص: 83 وما بعدها.

[19] – جار الله الزّمخشري، الفائق في غريب الحديث، تح: علي محمّد البجاوي ومحمّد أبو الفضل إبراهيم، ج1/ ص: 396.

[20] – أحمد بن فارس، مقاييس اللّغة ، تح: عبد السّلام هارون، ط1، دار الجيل، لبنان، 1991.

[21] – جمال الدّين بن منظور، لسان العرب، دار صادر للطّباعة والنّشر، بيروت، 1996.

[22] – السّيوطي جلال الدّين، التّذييل والتّذنيب، ص: 33.

[23] – ابن سيدة، المخصّص، دار الطّباعة الأميريّة،

[24] – أشرف أحمد حافظ، الاستشهاد بالحديث الشّريف في المعاجم العربيّة، دار المعرفة الجامعيّة، ص: 155 وما بعدها

[25] _ محمد الخضر حسين، دراسات في العربيّة وتاريخها، ص: 167.

[26] _ ينظر السّيوطي، الاقتراح، ص: 52.

[9] _ سعيد الأفغاني، في أصول النّحو، ص: 49-50.

[28] _ ما روي عن أنس بن مالك والشافعي وابن جريج وغيرهم...

[29] _ ينظر: حسن الشّاعر، النّحاة والحديث النبوي الشريف.

[30] – أبو الطّيب اللّغويّ، مراتب النّحويّين، ص: 08. وطبقات الزّبيدي، ص: 08-09-10.

[31] – ابن الأنباري نزهة الألباء، ص: 14.

[32] – ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: الطّباع، القاهرة، 1993م، ص: 196-197.

[33] – عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ)، الإعجاز البياني للقرآن، ص269.

[34] – المرجع السّابق، ص: 274.

[35] – عبد الصبور شاهين، دراسات لغوية، ص:87.

[36] – صحيح البخاري، بيت الأفكار الدّوليّة، د ط، الرّياض، 1998كتاب العلم، رقم الحديث 126، ص:50.

[37] _ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، المكتبة العصريّة، بيروت، 1999م، ج2/ص: 260.

[38] – ينظر: المرجع السّابق.

[39] – حرف الجرّ على ثلاثة أقسام: أصليّ، وزائد، وشبيه بالزّائد.

فالأصليّ: ما يحتاج إلى متعلّق، وهو ما لا يُستغنى عنه معنًى ولا إعرابا، نحو: دافعت بالقلمِ.

والزّائد: ما يُستغنى عنه إعرابا، ولا يحتاج إلى متعلّق، إنّما جيء به لتوكيد مضمون الكلام، ولا يُزاد من حروف الجرّ إلاّ (الباء، منْ، الكاف، اللاّم).

وشبيه بالزّائد: ما لا يمكن الاستغناء عنه لفظا ولا معنًى، غير أنّه لا يحتاج إلى متعلّق، وهو خمسة أحرف (رُبَّ، خلا، عدا، حاشا، لعلّ– لغة عُقَيل–).

[40] – بحسبِك: الباء: حرف جرّ زائد، حسب: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضّمة المقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة حرف الجرّ الزّائد، والكاف ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، ولفظ الجلالة الله خبره.

[41] – محمّدٌ: مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه الضّمة الظّاهرة على آخره، ورسولٌ خبره .

[42] – ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج18/3.

[43] _ المرجع السّابق، ج19/3.

[44] _ المرجع السابق نفسه، ج 1/ص: 61.

[45] _ المرجع نفسه، ج 1/ص: 62.

[46] – سنن أبي داود، دار الأفكار الدّوليّة، الأردن، 1999، باب في الرّخصة في ترك الغسل يوم الجمعة ، رقم: 3542، ص: 64.

[47] – العكبري، اللّباب في علل البناء والإعراب، تح غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995، ج1/ ص: 183.

[48] – ابن مالك، شرح التّسهيل، تح عبد الرّحمن السّيد، دار هجر، القاهرة، ط1، 1990، ج3/ ص: 14.

[49] – موطّأ الإمام مالك، كتاب الصّدقة (باب التّرغيب في الصّدقة)، ج2/ ص: 997.

[50] – ابن الطّراوة في رسالة الإفصاح لبعض ما جاء من الخطإ في الإيضاح، تح حاتم الضّامن، عالم الكتب، بيروت– لبنان، ط2، 1996، ص: 93.

[51] – صحيح مسلم، شرح النّووي، المطبعة المصريّة بالأزهر، القاهرة، ط1، 1929، ج2/ ص: 194.

[52] – السّيوطي، جمع الجوامع، ص: 258.